الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة **BoT/09.22/DOC 10**

مجلس الأمناء **بخصوص**
29 سبتمبر 2022 **البند 10 من جدول الأعمال**

البند 10 من جدول الأعمال: التوصية بطرد جمعية ليبيريا لتنظيم الأسرة (Planned Parenthood Association of Liberia) من اتحاد IPPF

ملخص:

في يونيو 2022، بناءً على توصية من لجنة العضوية، وافق مجلس الأمناء على وجوب الشروع في إجراءات طرد جمعية تنظيم الأسرة في ليبيريا (Planned Parenthood Association of Liberia). بعد مراجعة التحديثات الخاصة بهذه القضية، صوتت لجنة العضوية بالأغلبية المطلوبة لصالح استكمال هذه العملية.

وتقدم هذه الورقة خلفية هذه القضية بإيجاز.

الإجراء المطلوب:

مطلوب من مجلس الأمناء **الموافقة على** استكمال عملية طرد الجمعية العضو في ليبيريا (Liberia Member Association)، المعروفة باسم جمعية تنظيم الأسرة في ليبيريا (Planned Parenthood Association of Liberia)، من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

الخلفية

أجريت في عام 2019 عملية تدقيق قانوني لجمعية تنظيم الأسرة في ليبيريا (PPAL) للفترة من 1 يناير 2013 إلى 31 ديسمبر 2018، وكشفت عن اختلاس 4,367,786.19 دولارًا أمريكيًا. بعد الموافقة على خارطة طريق للانتصاف، فشلت في تنفيذها بالكامل، وتم وقف عضوية جمعية PPAL في اتحاد IPPF في أغسطس 2021.

في ضوء عدم اتخاذ إجراءات ملموسة لرد الأموال التي أساءت إدارتها، ولتجنب المزيد من مخاطر الإضرار بسمعة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، أوصت لجنة العضوية في اجتماعها المنعقد في مايو 2022 بأن يبدأ مجلس الأمناء عملية طرد جمعية PPAL من اتحاد IPPF.

في اجتماع يونيو 2022، صوت مجلس الأمناء بأغلبية الثلثين المطلوبة لبدء عملية طرد جمعية تنظيم الأسرة في ليبيريا (Planned Parenthood Association of Liberia) من اتحاد IPPF وتم إبلاغ الجمعية المذكورة بذلك على النحو الواجب وأتيحت لها فرصة الرد وإبداء الأسباب التي تستدعي عدم طردها.

وفي يونيو، ردت جمعية تنظيم الأسرة في ليبيريا (Planned Parenthood Association of Liberia) بأنهم طلبوا من رئيس المجلس أن يستقيل وشغل منصبه مجلس مؤقت من بين مهامه أن يقدم تقريرًا حول تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التدقيق.

وردت جمعية PPAL مرة أخرى في 03 أغسطس 2022، وناشدت اتحاد IPPF إنهاء عملية الطرد. وأقروا بأن الإدارة السابقة كانت "متراخية" في تنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها؛ وأقروا بالدعم الذي قدمه لهم مكتب أفريقيا الإقليمي التابع لاتحاد IPPF؛ وأكدوا أن خسارتهم عضوية اتحاد IPPF تعني الإضرار البالغ بالبلاد؛ وقدموا نسخة من إحاطة إعلامية صادرة عن لجنة مكافحة الفساد في ليبيريا توصي فيها بإحالة أربعة موظفين سابقين ونائب رئيس المجلس للنيابة لاتهامهم بمخالفات تتعلق بالتخريب الاقتصادي وإساءة استخدام المنصب والسرقة وجرائم أخرى ذات صلة.

وبعد ذلك التمست وزارة الصحة، (12 أغسطس 2022)، من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) إعادة النظر في قراره طرد جمعية PPAL، وأشاروا إلى تاريخ جمعية PPAL مؤكدين أهمية الخدمات التي يقدمونها في البلاد.

وفي 31 أغسطس 2022 قدمت جمعية PPAL للمكتب الإقليمي مسودة لخطة تعويضية. وحيث أن مكتب أفريقيا الإقليمي وفريق لندن لإدارة مخاطر اتحاد IPPF يرون أن هذه الخطة التعويضية ليست واقعية، شأنها شأن الديون المستحقة على جمعية PPAL البالغة 268,558 دولارًا أمريكيًا، فقد تمت إحالة هذه القضية إلكترونيًا إلى لجنة العضوية لمراجعتها في 14 سبتمبر وتقديم ورقة بشأنها إلى اجتماع مجلس الأمناء في سبتمبر 2022.

وبعد مراجعة كافة المراسلات المتعلقة بهذه القضية، صوتت لجنة العضوية بالأغلبية المطلوبة لرفع توصية إلى مجلس الأمناء بإكمال إجراءات طرد جمعية تنظيم الأسرة [في ليبيريا] من اتحاد IPPF.